تنطلق فعالياته في 28 نوفمبر المقبل

فتح باب التسجيل المبكر للمشاركة في النسخة الثانية عشرة من ماراثون بنك الخليج

صورة جماعية لمسؤولي بنك الخليج و«سافكس» يتوسطهم نجلاء العيسى وأحمد الحزامي

ترسيخا لدوره في دعم برامج الاستدامة المجتمعية، أعلن بنك الخليج وشركة سافكس لتنظيم الفعاليات الرياضية عن فتح باب التسجيل المبكر في النسخة الثانية عشرة من ماراثون بنك الخليج 642، الماراثون الوحيد في الكويت المصنف عالميا، الذي تنطلق فعالياته في 28 نوفمبر المقبل.

وجدد البنك دعوته السنوية لجميع الرياضيين والمبتدئين، الكبار والصغار، وذوي الهمم من داخل الكويت وخارجها، ليكون يوما رياضيا للجميع بمن فيهم ذوو الهمم، مشيرا إلى أن التسجيل متاح عبر الرابط التالي: www.gulfbank642marathon.com وكذلك: https://suffix.events/857/ar/events/details

واعتمدت شركة سافكس المنظمة لفعاليات الماراثون بالتعاون مع بنك الخليج التصميم النهائي لميداليات الفائزين في الفئات المختلفة من الماراثون، إلى جانب الملابس الرياضية التي سيتم توزيعها على المشاركين قبل انطلاق الماراثون، والتي تعكس القيم والأهداف المشتركة من تنظيم الماراثون، وتظهر الاهتمام بالحفاظ على التراث وترسيخ مفاهيم الاستدامة في المجتمع.

وأصبحت الميداليات هذا العام واحدة من أبرز عناصر تجربة ماراثون بنك الخليج 642، فهي ليست مجرد رمز لإنهاء السباق، بل تطورت لتصبح قطعا قابلة للاقتناء يتطلع إليها العداءون كل عام، حيث تحمل كل نسخة قصة مستوحاة من الكويت، وقد صممت ميداليات هذا العام على لإبراز الهوية والتراث والمناظر الطبيعية الكويتية، مما يمنح المشاركين تذكارا ذا معنى يعكس إنجازهم وارتباطهم بالوطن.

ويوفر الماراثون للمشاركين فرصا عديدة وفئات مفتوحة لجميع المتسابقين والمشاركين من مختلف المستويات الرياضية، ويتكون ماراثون بنك الخليج 642، من 4 فئات مفتوحة لجميع المتسابقين والمشاركين من مختلف المستويات الرياضية، وهي سباق 5 كيلومترات للمشي أو الجري، وسباق الجري لمسافة 10 كيلومترات، وسباق نصف الماراثون لمسافة 21 كيلومترا، والماراثون الكامل لمسافة 42 كيلومترا، ويقبل المشاركون من عمر 11 عاما على سباق 5 كيلومترات، ومن عمر 16 عاما على سباق 10 كيلومترات، و18 عاما لنصف الماراثون.

«التجاري» يرعى تكريم الطلبة المتفوقين في محافظتي مبارك الكبير وحولي

محافظ مبارك الكبير ومحافظ حولي بالتكليف الشيخ صباح بدر السالم ونائب مدير عام قطاع التواصل المؤسسي في البنك التجاري الكويتي أماني الورع ووكيل وزارة التربية د. خالد الرشيد خلال التكريم

برعاية وحضور محافظ مبارك الكبير ومحافظ حولي بالتكليف الشيخ صباح بدر السالم وبحضور أماني الورع نائب مدير عام قطاع التواصل المؤسسي في البنك التجاري الكويتي، وأيضا د.خالد سليمان الرشيد وكيل وزارة التربية، ومديري المناطق التعليمية، قام البنك برعاية فعالية تكريم الطلبة المتفوقين والحاصلين على المراكز الأولى في الثانوية العامة على مستوى مدارس محافظة مبارك الكبير ومحافظة حولي وذلك في ديوان محافظة مبارك الكبير.

وتم تنظيم الفعالية في إطار برامج «التجاري» للمسؤولية الاجتماعية ومساهماته في الفعاليات المجتمعية التي تقوم على رعايتها مؤسسات المجتمع المدني ومنها محافظات الكويت، وكذلك برنامج الدعم والرعاية التي يقدمها البنك للفعاليات التربوية والاجتماعية المختلفة وفقا لترتيبات مسبقة مع محافظات الكويت الست.

من جانبه، أشاد الشيخ صباح بدر صباح السالم الصباح، بمبادرات «التجاري» الهادفة إلى تقديم جميع سبل الدعم والرعاية للفعاليات المجتمعية والتربوية والصحية التي تقوم على تنظيمها محافظة مبارك الكبير ومحافظة حولي، ومنها الفعالية التي تم تنظيمها تقديرا لجهود الطلبة وحرصهم على الاجتهاد والمثابرة طوال العام الدراسي وتشجيعا للمتفوقين، متمنيا للطلبة المتفوقين كل النجاح في مساعيهم المستقبلية.

وفي سياق متصل، قالت نائب مدير عام قطاع التواصل المؤسسي ـ أماني الورع: «يحرص البنك على تقديم جميع أشكال الدعم والرعاية للفعاليات التربوية والتعليمية ومنها رعايته لتكريم الطلاب المتفوقين في الثانوية العامة إيمانا من البنك بأهمية تكريم الطلبة المتميزين على تفوقهم الدراسي، ونتمنى لهم دوام النجاح والتميز والانطلاق إلى المرحلة الجامعية».

ولفتت أماني الورع إلى أن رعاية البنك لهذه الفعالية المميزة التي لاقت استحسانا كبيرا من الطلبة المكرمين وذويهم، تأتي ترسيخا لمفهوم المسؤولية الاجتماعية الشاملة في إطار البرنامج الذي دشنه التجاري منذ عدة سنوات لرعاية ومساندة الأنشطة والفعاليات المجتمعية والتربوية التي تقوم على تنظيمها محافظات الكويت بالتنسيق مع المحافظات المعنية.

الصندوق الكويتي للتنمية يعلن مساهمة مجموعة التمدين في صندوق الكويت للاستجابة الطارئة بـ 5 ملايين دولار

أعلن الصندوق الكويتي للتنمية أمس عن مساهمة مجموعة التمدين بمبلغ خمسة ملايين دولار في صندوق الكويت للاستجابة الطارئة، الذي أطلقه الصندوق الكويتي مؤخرا بهدف دعم الجاهزية الوطنية وتعزيز القدرة على مواجهة التحديات والظروف الاستثنائية في البلاد.

وأوضح الصندوق، في بيان له، أن مجموعة التمدين أسهمت انطلاقا من مسؤوليتها الوطنية والمجتمعية وحرصها الدائم على دعم المبادرات التي تخدم دولة الكويت وتعزز قدرتها على الاستجابة الفاعلة في مختلف الظروف بما يسهم في حماية المكتسبات الوطنية وصون استقرار الدولة وضمان استمرارية الخدمات واستدامة المرافق الحيوية بما يعزز الأمن التنموي للبلاد.

يذكر أن مجموعة التمدين تعد من أبرز المجموعات الرائدة في مجال التطوير العقاري والاستثمار في المنطقة، وتضم مجموعة من الشركات المتخصصة والمتميزة في قطاعات التطوير العقاري والبيع بالتجزئة والاستثمار والترفيه، التي تهدف إلى الارتقاء بجودة الحياة ودعم الاقتصاد المحلي، من خلال التركيز على الابتكار والاستدامة وتقديم تجارب استثنائية للمجتمعات التي تخدمها، كما تمتد استثماراتها لتشمل قطاعات التجزئة، والضيافة، والترفيه، والإعلام، والتقنيات الرقمية، بما يعكس رؤيتها في تطوير مشاريع نوعية تسهم في إثراء المشهد العمراني في دولة الكويت، وتعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتلبي تطلعات الأجيال الحالية والمستقبلية.

وكان الصندوق الكويتي للتنمية قد أعلن في الخامس من يوليو 2026 عن إنشاء صندوق الكويت للاستجابة الطارئة، في إطار مبادرة تقدم بها الصندوق وحظيت بموافقة مجلس الوزراء الموقر، على أن يتولى الصندوق الكويتي للتنمية إدارته والإشراف الكامل على أنشطته، بما يعزز الجاهزية الوطنية ويرفع قدرة الدولة على مواجهة مختلف التحديات والظروف الاستثنائية.

وفي هذا الإطار، جدد الصندوق الكويتي للتنمية دعوته إلى المؤسسات الحكومية والهيئات العامة والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الوطنية للمساهمة في دعم صندوق الكويت للاستجابة الطارئة، انطلاقا من المسؤولية الوطنية المشتركة، باعتباره استثمارا وطنيا في تعزيز الأمن التنموي، واستدامة المرافق الحيوية، ودعم جاهزية الدولة لمواجهة مختلف التحديات والظروف الاستثنائية.

خطوة تعزز منظومة التدريب ضمن البرنامج لتمكين المطاعم المحلية في الكويت

«طلبات» ترحب بانضمام «كويت غاسترونومي» كشريك التدريب الرسمي لبرنامج «talabat grow»

رئيس الشؤون المؤسسية في طلبات الكويت عبدالله المنصور ورئيس شركة كويت غاسترونومي الشيف فيصل النشمي يتوسطان فريقي الطرفين في لقطة جماعية

في إطار التزامها المتواصل بتمكين المطاعم المحلية الصغيرة والمتوسطة في الكويت، أعلنت «طلبات الكويت» انضمام شركة كويت غاسترونومي لاستشارات فنون الطبخ (KGCA) كشريك التدريب الرسمي لبرنامج «talabat grow». وتعد الشركة أول جهة غير ربحية متخصصة في فنون الطهي في الكويت، وتكرس جهودها لدعم الطهاة، وأصحاب المطاعم، والمقاهي، والمحامص، ومتخصصي القهوة، ورواد الأعمال في قطاع الأغذية والمشروبات، من خلال تقديم البرامج التدريبية، والشهادات المهنية، والمبادرات الهادفة إلى تطوير القطاع.

ويجمع هذا التعاون بين الخبرات التي تتمتع بها «طلبات» في قطاع المطاعم، والخبرة الواسعة التي تمتلكها شركة كويت غاسترونومي لاستشارات فنون الطبخ في مجالات الطهي، والاستشارات المتخصصة للمطاعم، والتميز التشغيلي، بما يتيح تقديم برامج تدريبية عملية ذات أثر ملموس للمطاعم المشاركة.

وضمن المعسكر التدريبي المكثف لبرنامج «talabat grow»، والممتد على مدار ستة أسابيع، ستتولى شركة كويت غاسترونومي لاستشارات فنون الطبخ تقديم جلسات تدريبية متخصصة تركز على تطوير أداء المطاعم، وهندسة قوائم الطعام، واستراتيجيات التسعير، وإدارة عمليات المطابخ، وفهم سلوك العملاء، وتحليل توجهات السوق، إلى جانب إجراء المقارنات المرجعية مع المنافسين. كما تستند الجلسات إلى الخبرة العملية لفريق الشركة، الذي يمتلك ويدير العديد من المطاعم الناجحة في الكويت، بما يمنح المشاركين فرصة الاستفادة المباشرة من خبرات وتجارب عملية يقدمها نخبة من المتخصصين في القطاع.

ومن خلال برنامج «talabat grow»، يحصل شركاء «طلبات» من المطاعم على برامج تدريبية متخصصة، وإرشاد من خبراء، وأدوات عملية لتطوير الأعمال، بما يسهم في تعزيز كفاءتهم التشغيلية، ورفع مستوى أدائهم، وتمكينهم من تحقيق نمو مستدام في سوق يشهد منافسة متنامية. وبهذه المناسبة، قال عبدالله المنصور، رئيس الشؤون المؤسسية في طلبات الكويت: «نؤمن في «طلبات» بأن النمو الحقيقي يقوم على المعرفة والتوجيه السليم والاستفادة من الخبرات المتخصصة. ويشكل انضمام شركة كويت غاسترونومي لاستشارات فنون الطبخ إلى منظومة شركاء برنامج «talabat grow» إضافة نوعية، إذ يتيح للمطاعم المشاركة فرصة التعلم المباشر من مختصين يمتلكون خبرة عملية واسعة في قطاعي الطهي والضيافة في الكويت. ويجسد هذا التعاون التزامنا المستمر بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تطوير منظومة المطاعم في الكويت على المدى الطويل».

من جانبه، قال الشيف فيصل النشمي، رئيس شركة كويت غاسترونومي لاستشارات فنون الطبخ: «فخورون بانضمامنا إلى برنامج «talabat grow» والمساهمة في مبادرة تستثمر في مستقبل قطاع المطاعم في الكويت».

«الإحصائي الخليجي» أكد أن معدل التضخم الخليجي يعد «من الأدنى» عالمياً

سياسات الخليج الاقتصادية نجحت في احتواء الضغوط التضخمية دون مستوى 2٪ للعام الثاني على التوالي

مسقط ـ كونا: قال المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إن السياسات الاقتصادية الخليجية «نجحت» في احتواء الضغوط التضخمية والمحافظة على الاستقرار السعري في عام 2025 ليظل دون مستوى 2٪ للعام الثاني على التوالي.

وأضاف المركز في تقرير أصدره عن (معدلات التضخم لعام 2025) أن معدل التضخم بلغ 1,8٪ في عام 2025 مقارنة بـ 1,6٪ في عام 2024.

وأكد أن معدل التضخم الخليجي يعد «من الأدنى» عالميا، إذ يقل عن المعدل في الاقتصادات الناشئة والنامية البالغ 5,3٪والمتوسط العالمي البالغ 4,2٪ واليابان البالغ 3,2٪ والولايات المتحدة البالغ 2,6٪ والاتحاد الأوروبي والاقتصادات المتقدمة البالغ 2,5٪ لكل منهما ومنطقة اليورو البالغ 2,1٪

ولفت المركز إلى ان معدلات التضخم بين دول المجلس جاءت متقاربة، فيما شكلت مجموعتا السكن والسلع والخدمات المتنوعة «المحرك الرئيس» للتضخم الخليجي خلال عام 2025، إذ أسهمتا مجتمعتين بنحو 73٪ من التضخم العام.

وعلى مستوى المجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون، ذكر المركز أن مجموعة السلع والخدمات المتنوعة تصدرت معدلات التضخم بنسبة 5,4٪ تلتها مجموعة السكن بنسبة 4٪ ثم مجموعة الثقافة والترفيه بنسبة 2٪ ومجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 1,6٪

وتلت ذلك مجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة 1,2٪ ومجموعة التعليم بنسبة 1٪ ومجموعة التبغ بنسبة 0,6٪ومجموعة الملابس والأحذية بنسبة 0,4٪، فيما استقرت مجموعات الصحة والاتصالات والأثاث عند صفر بالمائة، فيما سجلت مجموعة النقل انخفاضا بنسبة 0,2٪

واستعرض المركز في التقرير تطور التضخم الخليجي خلال الفترة (2020ـ2025)، مشيرا إلى أنه ارتفع من 1,5٪ في عام 2020 إلى 2,4٪ في عام 2021 ثم بلغ ذروته عند 3,2٪ في عام 2022 قبل أن يتراجع إلى 2,3٪ في عام 2023 و1,6٪ في عام 2024 ثم يرتفع بصورة طفيفة إلى 1,8٪ في عام 2025 بما يعكس استقرارا نسبيا مقارنة بالتطورات العالمية.

وفيما يتعلق بالشركاء التجاريين الرئيسيين لدول مجلس التعاون، أوضح المركز أن معدلات التضخم جاءت مرتبة من الأعلى إلى الأدنى، إذ جاءت البرازيل أولا بمعدل 5٪ ثم المملكة المتحدة 3,9٪ واليابان 3,2٪ والهند 2,8٪ والولايات المتحدة 2,6٪ ثم ألمانيا 2,2٪ وكوريا الجنوبية 2,1٪ وإيطاليا 1,5٪ وفرنسا 0,9٪، فيما سجلت الصين أدنى معدل تضخم بلغ 0٪

ولفت إلى أن انخفاض أسعار الغذاء والمشروبات عالميا بنسبة 2,1٪ أسهم في «تخفيف الضغوط التضخمية المستوردة»، إلا أن ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي بنسبة 15,2٪ والتوترات الجيوسياسية مازالت تمثل «مخاطر» تستوجب المتابعة.

وأكد المركز أن التقارب الكبير في معدلات التضخم بين دول المجلس واستقرارها دون مستوى 2٪ يوفران أرضية مواتية لتعزيز التكامل الاقتصادي والنقدي الخليجي، كما يمنحان الدول حيزا ماليا لمواصلة الإصلاحات الاقتصادية والإنفاق التنموي.

وأكد في هذا الصدد أهمية توحيد المنهجيات الإحصائية وتعزيز جاهزية السياسات لمواجهة أي ضغوط خارجية مستقبلية.

وأسس المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومقره سلطنة عمان ليكون الجهة الرسمية المعتمدة للبيانات والمعلومات والإحصاءات المتعلقة بدول المجلس إضافة إلى تعزيز العمل الإحصائي والمعلوماتي لمراكز الإحصاء الوطنية وأجهزة التخطيط فيها.

تحت شعار «من أجل نفسك ومن أجل بيئة عمل صحية»

«الغذاء» تُطلق مشروع المسح التغذوي لموظفيها لتعزيز صحة الكوادر البشرية والارتقاء ببيئة العمل

حنان عبد المعبود

أعلنت الهيئة العامة للغذاء والتغذية عن إطلاق مشروع المسح التغذوي لموظفيها، في خطوة تعكس التزامها الراسخ بتعزيز صحة كوادرها البشرية والارتقاء بجودة بيئة العمل، ويستهدف المشروع الوقوف على الحالة الصحية والتغذوية لدى الموظفين، وتحليل أنماط حياتهم اليومية، بما يمكن الهيئة من بناء برامج ومبادرات صحية مستندة إلى معطيات علمية دقيقة، تستجيب لاحتياجاتهم الفعلية، وتسهم في رفع جودة حياتهم داخل بيئة العمل وخارجها. ويندرج هذا المشروع في سياق الجهود المتواصلة التي تبذلها الهيئة لترسيخ ثقافة الوقاية وتنمية الوعي الصحي والتغذوي في صفوف منسوبيها، إذ يسهم في بناء قاعدة بيانات علمية متكاملة تدعم تطوير برامج الصحة المهنية، وتعزز مستويات اللياقة البدنية والصحة العامة، مما ينعكس إيجابا على الأداء المؤسسي والإنتاجية. وعلى صعيد المنهجية، أفادت الناطق الرسمي للهيئة د.شيماء العصفور بأن المشروع يشمل جملة من الإجراءات التقييمية الشاملة، في مقدمتها استبيان صحي مفصل، وقياس المؤشرات الجسمية كالطول والوزن ومؤشر كتلة الجسم، وقياس ضغط الدم، فضلا عن الاستفادة من نتائج الفحوصات المخبرية التي يجريها المشاركون، والتي تشمل صورة الدم الكاملة، وسكر الدم الصائم، وتحليلي الحديد ومخزونه، ودهون الدم، مما يتيح تكوين صورة صحية وتغذوية شاملة لكل مشارك.

وأكدت رئيس قسم البحوث والدراسات شهد المنير أن جميع البيانات المجمعة ستوظف حصرا لأغراض البحث العلمي والتخطيط الصحي، مع الالتزام التام بأعلى معايير السرية وحماية الخصوصية، وفق ضوابط مهنية وأخلاقية صارمة.

وفي هذا الإطار، دعت الهيئة جميع موظفيها إلى المبادرة بالتسجيل والمشاركة عبر رمز الاستجابة السريعة (QR Code) المخصص للمشروع، مشيرة إلى أن هذه المبادرة تنبثق من إيمانها العميق بأن العنصر البشري يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التميز المؤسسي، وأن الاستثمار في صحة الموظف هو استثمار في مستقبل المنظومة برمتها.

الهيئة العامة للغذاء والتغذية